الجمعية العامة السنوية العاشرة لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية APNODE

من 19 إلى 21 نونبر 2025

مذكرة مفاهيمية

▪ السياق العام:

تنعقد الجمعية العامة السنوية لعام 2025، لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية APNODE، في سياق إفريقي تتعاظم فيه أهمية تقييم السياسات العمومية كرافعة استراتيجية محورية لتحقيق التنمية.

وتمثل هذه الشبكة التي تأسست عام 2014، إطارا إفريقيا يتألف من البرلمانيين الأفارقة إلى جانب الشركاء التنمويين، مكرسا لتعزيز توظيف آليات التقييم في عمليات صنع القرار العام، باعتبارها أداة جوهرية للحكامة الرشيدة والشفافة، تروم ضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالقارة الإفريقية.

وقد أضحت هذه الممارسة مرتكزا استراتيجيا لتحسين جودة العمل الحكومي وتعزيز مبادئ الحكامة الجيدة، وترسيخ ثقافة المساءلة أمام المواطنين والشركاء التنمويين. لذلك فإن" التقييم الجيد يوفر قاعدة معرفية دقيقة لصناع القرار، على مستوى

السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يمكن من تحسين وتوجيه الموارد المحدودة نحو القطاعات الأكثر فعالية ومردودية". كما تتيح مخرجات هذا التقييم استخلاص الدروس والاستفادة من التجارب السابقة لصياغة سياسات مستقبلية مبنية على دلائل واقعية، وهو ما تسعى إليه اليوم الدول الإفريقية من خلال تعزيز مناخ من المساءلة والشفافية في إدارة الشأن العام.

ورغم ما شهدته بعض الدول الرائدة من تقدم ملموس في هذا المجال، لا سيما من خلال الاعتماد المبكر لسياسات تقييم وطنية متقدمة، لا تزال عدة عقبات تعترض سبيل ترسيخ هذه الممارسة. وأولى هذه التحديات تعزيز القدرات التقنية والمؤسساتية، وتعبئة الموارد المالية والبشرية الكافية لضمان إجراء تقييمات عالية الجودة، فضلا عن الحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على هذه الممارسة من خلال إدماجها رسميا ضمن هياكل وآليات العمل الحكومي. وإذ كثيرا ما يرتبط التقييم بمنطق المحاسبة العقابية، بات من الضروري إعادة النظر في مقاربته لدى جميع الأطراف المعنية، والاعتراف به كأداة حقيقية للتعلم الجماعي ولتنظيم وتجويد السياسات العمومية استنادا إلى أدلة موضوعية، لا كوسيلة للانتقاد أو التشكيك. ولمواجهة هذه التحديات، وجب ترسيخ ثقافة التقييم تدريجيا وتعميمها على جميع المستويات، انطلاقا من المواطنين إلى أعلى مستويات صنع القرار، حتى يصبح التعلم والمساءلة جزءا لا يتجزأ من آليات الإدارة العمومية.

وفي إطار الحرص على التميز المؤسساتي والمهني، تتشرف شبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية (APNODE) بتنظيم جمعيتها العامة السنوية لعام 2025 بمقر مجلس المستشارين بالمملكة المغربية. وقد أضحت هذه المؤسسة التشريعية، بفضل

تنوع مكوناتها وخبرتها المشهود لها في مجال تقييم السياسات العمومية، إطارا فريدا لتعميق الحوار رفيع المستوى، ولتقاسم الخبرات وتجميع أفضل الممارسات، بالإضافة إلى تعزيز روابط التعاون على المستوى القاري. وسيشكل هذا اللقاء، منصة للتفكير الجماعي حول التقدم المحرز والتحديات المرتبطة بالتقييم في القارة الإفريقية، حيث يلتئم البرلمانيون والخبراء وممثلو المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية والمؤسسات الوطنية لتبادل الرؤى واستشراف آفاق الشراكة القارية الهادفة إلى تعزيز جودة السياسات العمومية وتحقيق التنمية في إفريقيا.

▪ الأهداف:

تنعقد الجمعية العامة السنوية لعام 2025 لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية (APNODE)، انطلاقاً من رؤية استراتيجية واضحة وأهداف مسطرة تتماهى مع برنامج الشبكة وتطلعات أعضائها:

▪ **تجديد التأكيد على الالتزام السياسي اتجاه التقييم:** حيث تهدف هذه الدورة إلى ترسيخ الدعم السياسي الهادف إلى تطوير التقييم في إفريقيا، وتسليط الضوء على أهمية إدماجه في عمليات صنع القرار، والعمل على تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية التي تضمن فعاليته واستدامته.

- **الجلسة الموضوعاتية بعنوان «تقييم السياسات العمومية: كفاءة مشتركة»:** ": ستتناول الجلسة موضوع التقييم كمسؤولية جماعية ورافعة ديمقراطية لحكامة شاملة وشفافة. وستستعرض هذه الجلسة آليات تعزيز هذه الممارسة الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين ورفع مستوى الشفافية في عملية صنع القرار العام. كما ستركز على تقوية التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وكذا هيئات الرقابة، سعيا إلى تحقيق تكامل فعال بين أدوارها. كما سيتم التأكيد على الدور المحوري للمجتمع المدني في استثمار مخرجات التقييم، فضلا عن مساهمات القطاع الأكاديمي في التدريب والبحث العلمي. وأخيرا، ستتيح هذه المنصة تبادل الخبرات حول المبادرات القارية الهادفة إلى تدعيم أواصر التعاون الإقليمي في مجال التقييم.

- **تعزيز الأسس المؤسساتية لشبكة APNODE:**

ستضطلع الجمعية العامة بوظيفتها التنظيمية من خلال جلسة مخصصة لمناقشة الالتزامات الداخلية للشبكة، حيث سيتم عرض واعتماد تقرير الدورة السابقة، وتقرير الأنشطة لعام 2025 والتقرير المالي، تجسيدا لروح الشفافية والمساءلة. كما ستناقش الجمعية العامة التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشبكة لتكييف آليات عملها مع آخر المستجدات. وفي سياق استعراض الإنجازات وتقييم المسار، ستجرى مراجعة شاملة للخطة الاستراتيجية 2023–2025، لاستنباط الدروس المستفادة وتوجيه الخطط المستقبلية. وسيمكن هذا التشاور الجماعي من ترسيخ الفعالية التنظيمية للشبكة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية.

▪ **تحديد معالم المستقبل وتجديد حكامة الشبكة:** ستنتخب الجمعية العامة السنوية لعام 2025 لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية (APNODE)، لجنتها التنفيذية للولاية المقبلة، وستصادق على التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للشبكة. وسيشكل عرض الخطة الاستراتيجية للفترة 2025–2027 المحطة الأبرز، التي سيتم من خلالها تسطير الأهداف وتحديد الأنشطة ذات الأولوية للأعوام القادمة في مجالات بناء قدرات البرلمانيين وتوطيد الشراكات القارية. وإن تجديد الهيئات القيادية للشبكة، بالموازاة مع إطلاق خارطة طريق استراتيجية جديدة، سيمنح هذه الأخيرة زخما جديدا يمكنها من ترسيخ مكتسباتها واستكشاف آفاق عمل مبتكرة تعزز حضورها وأثرها على مستوى القارة.

▪ **الآفاق المستقبلية:**

تشكل الجمعية العامة لعام 2025 لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية (APNODE) محطة فارقة في مسارها المؤسساتي. إذ سينعقد هذا اللقاء في لحظة مفصلية تتقاطع فيها مراجعة الالتزامات المنبثقة عن أجندة 2030 للتنمية المستدامة مع تحديد أولويات أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، التي ترسخ التقييم كرافعة جوهرية للتحول المؤسساتي وتعزيز المساءلة العامة. وستوفر هذه الدورة إطارا استراتيجيا متكاملا لاستعراض التقدم المحرز، ومناقشة الممارسات التقييمية الرصينة، وتحديد محاور التطوير المستقبلية.

إلى جانب أبعاده الإجرائية، سيشكل هذا اللقاء فرصة لتعميق التفاعل بين أعضاء الشبكة حول آليات التوظيف الاستراتيجي للتقييم في مسارات صنع القرار العام. كما سيسهم غنى الخبرات

المشاركة وتنوعها في بلورة حلول جماعية مرنة توافي خصوصيات الواقع الإفريقي، مما سيمكن من إرساء مجتمع ممارسات تقييمية نابض بالحيوية، متحد على امتداد القارة، وملتزم بدفع آفاق حكامة أكثر شفافية وفعالية.

وفي الختام، تأتي الجمعية العامة السنوية لعام 2025 امتدادا طبيعيا للجهود المبذولة من طرف الشبكة منذ نشأتها، حيث تشكل فضاء مهيكلا للتشاور والرصد المؤسساتي وتبادل الخبرات. وستتيح هذه الدورة الوقوف على ما تمت مراكمته من مكتسبات، وترسيخ التوجهات الاستراتيجية للشبكة، فضلا عن تعزيز تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف الفاعلة المعنية بالنهوض بتقييم السياسات العمومية. وبفضل جودة المساهمات المتوقعة وتنوع الجهات المشاركة، ستسهم هذه المناسبة في ترسيخ ثقافة تقييم متماسكة على المستوى الإقليمي، دعما لحكامة شاملة أكثر فعالية وشفافية تستند إلى المعطيات والنتائج الواقعية.